مسألة تأمين الحدود الجزائرية: الحاجة لوضع استراتيجية أمنية شاملة

الدكتورة فريدة حموم،
كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي. جيجل

الملخص

تعد المجالات الحدودية لأية دولة الواجهة الدفاعية الأولى لها ضد أي عدوان خارجي، وضد أية تهديدات قد تمس بأمنها واستقرارها، لذا فالاهتمام بتحصينها وتنميتها يعد بمثابة تحصين لأمنها القومي ككل. سنسعى من خلال هذه الدراسة البحث عن السبل الكفيلة التي تمكن صناع القرار في الجزائر من مواجهة مختلف التهديدات الأمنية الناجمة عن الأوضاع اللاأمنية لدى دول الجوار، وذلك من خلال وضع استراتيجية أمنية شاملة تكون دفاعية، حمائية، تنموية، واستباقية، ومتضمنة مختلف أبعاد الأمن، العسكرية منها، الاقتصادية، والاجتماعية، وعلى كافة المستويات بما فيها المستوى الإقليمي.

الكلمات المفتاحية: الأمن، الحدود، المناطق الحدودية، التهديدات الأمنية، الأمن الجزائري.

المقدمة

يهتم صناع القرار والقادة العسكريون في جميع الدول بمسألة تأمين الحدود، نظرا لأهميتها في ضمان أمن الدولة، واستقرارها وديمومتها، كما تعد الخط الدفاعي الأول ضد مختلف التهديدات الأمنية سواء التقليدية منها أو الجديدة، وهي من المفاهيم الأساسية في الدراسات الأمنية والاستراتيجية لارتباطها بمدى قدرة الدولة على مواجهة التهديدات، ووضع استراتيجيات وسياسات أمنية شاملة لمواجهتها، وذلك لعدم إمكانية القضاء عليها بالوسائل العسكرية والمادية من جهة، وصعوبة منعها من تجاوز الحدود من جهة أخرى.

تمتاز التهديدات الأمنية الجديدة بصعوبة مكافحتها بالأساليب والوسائل العسكرية، الأمر الذي دفع بالدول إلى تبني سياسات أمنية شاملة، وشراكات متعددة الميادين خاصة مع الدول المجاورة لها نظرا لتقاسمها وتحملها نفس التهديدات، ولعدم إمكانية مراقبتها واحتوائها بصورة فردية لسهولة اختراقها الحدود، لكن المشكلة تزداد تعقيدا حين تكون دول الجوار دولا فاشلة كحالة ليبيا ومالي بالنسبة للجزائر.

تتمثل عملية تأمين الحدود في السيطرة عليها ومنع اختراقها، غير أنه لا توجد دولة حاليا قادرة كليا ولوحدها على ضمان ذلك، في ظل تنامي التهديدات اللاتماثلية التي يصعب مواجهتها بالقوة العسكرية وإيقافها على مستوى الحدود، نظرا لسهولة اختراقها، مما يصعب على المؤسسات الأمنية حماية وضمان أمن الحدود.

يدفعنا هذا لطرح الإشكالية التالية: **كيف يمكن تأمين الحدود الجزائرية في ظل تنامي التهديدات الأمنية خاصة الجديدة منها على مستوى الجوار الإقليمي؟**

يمكن القول أن عملية تأمين الحدود الجزائرية تتطلب وضع استراتيجية أمنية دفاعية، تنموية، حمائية واستباقية، تشمل مختلف أبعاد الأمن وقطاعاته دون حصره في بعده العسكري المادي.

وللتطرق للموضوع سنتناول الدراسة من خلال ثلاث نقاط:

I. التهديدات الأمنية الجديدة وإعادة تعريف مفهومي الحدود والتهديد.

II. التهديدات الأمنية المخلة بالأمن الحدودي الجزائري

III. أهمية تبني استراتيجية أمنية شاملة لمواجهة التهديدات الأمنية الجوارية للحدود

I. التهديدات الأمنية الجديدة وإعادة تعريف الحدود والتهديد

1. الحدود والتهديد من المنظور التقليدي للأمن

تمتلك كل دولة حدود برية، جوية وبحرية تحددها وتدافع عنها، وهي انعكاس لمدى مقدرتها على ضمان أمنها ومنع التهديدات من المرور عبرها والمساس بأمنها وأمن مواطنيها، وتؤكد القوانين الدولية على ميزة حدود الدولة، فهي مسألة أولوية

والاعتراف بها شرط أساسي لبناء الدولة وقيامها، «فبداخلها منحت الدولة سلطة سيادية، ومذهب واستفاليا أعطى لها سلطة احتكار العنف المشروع.»[1]

يرتبط تعريف الأمن الوطني أساسا بعنصرين أساسيين هما المصلحة الوطنية والتهديدات التي تمس أو قد تمس بهذه المصالح، مما يعني أن الأمن القومي يرتكز على إدراك صناع القرار للتهديدات الداخلية والخارجية، ورسم استراتيجية وخطط وإجراءات لمواجهتها، مع مراعاة المتغيرات الداخلية كمستوى التنمية، والمعارضة، والمتغيرات الدولية.[2]

وتعتبر الواقعية أن الوضعية الأمنية يمكن تجسيدها وتقويتها بالقوة العسكرية، فالتهديد الذي يسعى المنظور التقليدي لاحتوائه هو ذو طبيعة مادية، وهو تهديد موضوعي يتم مواجهته بتطوير الدولة لقدراتها العسكرية، لأن الأمن هو أمن الدولة وبقائها، مما يقلص مفهوم الأمن لمجرد «مسألة دفاعية وحمائية».[3]

اختزل الواقعيون بذلك الأمن في مسألة بقاء الدولة والاعتداء المسلح المحتمل ضدها، ووسائل مواجهة التهديدات تبقى عسكرية، والمشاكل الأمنية نتاج نشاطات الدول الأخرى العسكرية، والدولة هي الوحيدة المسؤولة عن ضمان بقائها، ولها الحق في اللجوء إلى كل السبل والوسائل المتاحة لها لضمان ذلك.[4]

2. الأمن الإنساني وإعادة تعريف الحدود والتهديد

إن التحول في طبيعة وماهية التهديدات الأمنية مرتبط بتغير النظرة إلى موضوع أو مرجعية الأمن، وذلك من الدولة في المنظور التقليدي إلى الإنسان من منظور الأمن الإنساني، مما أدى إلى اختلاف مصادر التهديد، وماهيتها، وسبل احتوائها ومواجهتها. وتتميز التهديدات الجديدة بقدرتها على تجاوز الحدود وطابعها المتعدد الأبعاد، والتي لم تعد بالضرورة موجهة مباشرة ضد الدولة مع صعوبة التكهن بمظاهرها[5].

عرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية الأمن الإنساني في تقريره لعام 1994 حول التنمية الإنسانية على أنه التحرر من الخوف والوقاية من الحاجة محددا سبعة مستويات تشكل محتوى المفهوم الأمني الجديد وهي: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن الجماعي والأمن السياسي،[6] لقد وضع المفهوم الأمني الجديد الفرد بدلا من الدولة كموضوع للأمن ليصبح أمنا متعدد

الأبعاد، ومكونا مركبا لا ينحصر فقط في بعده العسكري.

يستند الأمن الإنساني على مبدأ أساسي وهو عولمة الأمن، والذي يعني أن التهديدات الأمنية أصبحت ذات طابع عالمي، الأمر الذي يستدعي عالمية وضع الحلول، فالدولة لم تعد قادرة لوحدها على مواجهة التهديدات التي تمس بأمن مواطنيها وباستقرارها، لأن الأمن أصبح مسؤولية كل الفاعلين الدوليين.

ويرى محبوب الحق أن الأمن الإنساني لا يتعلق بأمن الدول والحكومات ولكن بأمن الأفراد والناس، أمن الأفراد وليس الدول، أمن الناس وليس أمن الأرض أو الحدود،[7] فلم تعد الحرب ترتبط بنقل الحدود والمساس بها بقدر ما هي ضمان أمن مواطنيها الذين أصبحوا مهددين دون أن تتهدد الحدود.

أصبحت التحديات الجديدة ترتبط بالتنمية أكثر مما ترتبط بالقدرات العسكرية للدولة أو للدول الأخرى، فالخطر لم يعد في السلاح بقدر ما هو في الفروق الاقتصادية، في تدهور البيئة، في اللاتوازنات الديموغرافية، في الأمراض والأوبئة، في الفقر والمجاعة، هو إذا الانتقال من فكرة ضمان الأمن كتصور سائد في المنظور الواقعي إلى الاستثمار من أجل الإبقاء على الاستقرار

والحديث عن تهديدات أمنية جديدة لا يعني بروزها بعد الحرب الباردة، فهي كانت موجودة، لكن لم تعطى لها الأولوية مقارنة بالتهديدات العسكرية، وبنهايتها تراجعت فكرة العدو المادي أمام التهديدات والمخاطر التي قد تكون غير مادية، ويصعب مواجهتها عسكريا، وبشكل إنفرادي، فالاختلاف هو في الأولوية المعطاة للتهديد، وإضفاء صفة الجدة عليها هو لمجرد تبيان وجود تحول في طبيعة التهديدات مقارنة بما كانت عليه خلال الحرب الباردة، دون نكران خطورة التهديدات التقليدية، فالحرب لا تزال ممكنة بين الدول.[8]

بالنسبة للحدود فقد أدى تزايد الاعتماد المتبادل وتسارع وتيرة التكنولوجيا والمعلومات إلى صوريتها، فالحدود الأرضية أصبحت قابلة للاختراق بسبب التدفقات الاقتصادية والمالية الكبيرة والتي صحبها حركية سريعة للأفراد لدرجة أن معادلة إقليم/مواطن/أمن لم تعد ذات مصداقية، فالأمن لم يعد يعني صلابة الحدود وعدم الاختراق لأنها تخترق من قبل تهديدات غير عسكرية وغير مادية كالتلوث البيئي والأوبئة.

تواجه الدولة اليوم أنماطا عدة من مصادر التهديد غير العسكرية، منها: تجارة

المخدرات عبر الحدود، الجريمة المنظمة، انتشار الإرهاب الدولي، انتشار الأوبئة والأمراض، الفقر، والتلوث البيئي، كما لم تعد قضية نقل الحدود وسيلة لتحديد الحرب كما يفرضه التصور الواقعي لعالم واستفاليا، فقد نقاتل من هو غريب عنّا ولكن تجمعنا به نفس الحدود، وقد نتحد مع أقارب تفصلنا عنهم ألاف الكيلومترات ضد جيراننا، وهو حال الحروب الأهلية. لم تعد بذلك الحدود محددة الانتماء إلى أمة ودولة واحدة، وانقلب مفهومي القرب والبعد ومنه الصديق والعدو، وأصبحت الحدود تعرّف بالهوية وبالانتماء.

من جانبه أقر تقرير بروتلاند «مستقبلنا المشترك» أن الأنظمة البيئية لا تعرف الحدود الوطنية، فالتلوث في الماء أو الهواء ينتقل عبر الحدود، والمشاكل البيئية والاقتصادية مرتبطة بالعديد من العوامل الاجتماعية والسياسية، فمثلا النمو السكاني السريع المؤثر على البيئة والتنمية ينبع بدرجة كبيرة من مركز المرأة في المجتمع، ويحلل التقرير كيف أن الفقر وعدم استمرارية النمو يهددان البيئة[9].

II. التهديدات الأمنية المخلة بالأمن الحدودي الجزائري

يبلغ طول حدود الجزائر البرية 6343 كلم، تتشارك مع ليبيا 982 كلم، ومع تونس 965 كلم، ومع المغرب 1559 كلم، ومع الصحراء الغربية 42 كلم، ومع موريتانيا 463 كلم، ومع مالي 1376 كلم، ومع النيجر 956 كلم،[10] فهي تتشارك الحدود مع سبعة دول، الأمر الذي يستدعي موارد مالية وبشرية كبيرة لمحاولة تأمينها وتحصينها ومراقبتها، فتأمينها كليا أمر صعب.

تشرف الحدود البرية الجزائرية إداريا على 12 ولاية حدودية بمساحة قدرها 1929756 كلم مربع، وهو ما يمثل نسبة 81.02 % من مساحتها الكلية،[11] وهي مساحة جد شاسعة وأغلبها ذات طابع فلاحي وصحراوي، فيجب أن تؤمن وتراقب وتخضع الحدود لحراسة ومتابعة دائمة من قبل القوات العسكرية وحرس الحدود، لمواجهة التهديدات الأمنية لأن العديد منها ذات طبيعة غير عسكرية وغير مادية.

1. تهديد التنظيمات الإرهابية

يعد الإرهاب الدولي من أخطر التهديدات لكونه غير عقلاني وغير متوقع، ولا يهدف للاستيلاء على الإقليم، ولا الحصول على نجاحات ضد القوى العسكرية، ويفضل زعزعة استقرار الدول المستهدفة، باستغلال نقاط ضعفها وسكانها، كما أنه يستعين

بوسائل ضعيفة مستغلاً الاتصالات الدولية وسهولة اختراق الحدود، وهو خطر دولي لأنه قد يصيب أية دولة،[12] قوية كانت أم ضعيفة، ويستعين بطرق متعددة: تبييض الأموال، المتاجرة بالمخدرات، وبالأسلحة وبغيرها.

استفادت التنظيمات الإرهابية في شمال إفريقيا والساحل من ضعف السلطة في مالي وانهيار الدولة في ليبيا، الأمر الذي سهل تزودها بالسلاح لتشبع ليبيا منه إثر إستلاء الميليشيات الليبية على مخازن السلاح وتزويد الغرب لها لمحاربة القذافي، كما تعاني مالي من تهديد المقاتلين الذين كانوا يقاتلون إلى جوار القذافي، والذين عادوا إلى مالي محملين بالسلاح مما أعاق ويعيق بناء السلام في مالي.

ساهمت بدورها الأوضاع المضطربة في تونس في تنامي الجماعات الإرهابية وقيامها بالعديد من الهجمات الدامية كاستهداف متحف باردو. إن تموقعها في جبل الشعانبي لا يهدد فقط الأمن التونسي بل والجزائري أيضا، مما دفع بها لتشديد الرقابة على المناطق الحدودية مع تونس في ولاية تبسة وبالخصوص في بلديتي بئر العاتر وبوشبكة والتي يشتغل الكثير من سكانها في التهريب لغياب التنمية وتنامي البطالة.

لقد صرح الوزير الأول الجزائري السابق عبد المالك سلال خلال زيارة عمل إلى تونس في مارس 2017 إلى أن مكافحة الإرهاب لا تكتمل إلا بتحسين ظروف المعيشة بالمناطق الحدودية، وهو ما ذهب إليه نظيره التونسي يوسف الشاهد،[13] والتساؤل هو عن مدى تجسيد هذا الكلام على أرض الواقع، لأن الملاحظ هو التركيز على تأمين الحدود من منظور عسكري أمني، والاستمرار في إهمال تنميتها الأمر الذي يدفع بالسكان إلى العمل في التهريب والنزوح نحو الشمال والمدن.

2. تجارة المخدرات والتهريب عبر الحدود

لا تشكل المخدرات خطرا على الأفراد والأمن فحسب، فنظرا لتعدد أبعادها، فهي تؤثر أيضا على المسائل العسكرية والاقتصادية والسياسية والبيئية، الأمر الذي يجعل من محاربتها عسكريا وسيلة غير كافية، فالمخدرات تؤدي إلى الانحطاط الأخلاقي والضعف العام للبنى الاجتماعية وتزيد من الانقسامات داخل المجتمع، مهددة بذلك التجانس المجتمعي للدولة، ومعرّضة إياها للانقسامات، وهنالك ترابط بين المخدرات وبين تمويل بعض النزاعات الداخلية وتجارة الأسلحة.

تعاني الجزائر من التهريب الدائم لكميات كبيرة من المخدرات عبر حدودها الغربية مع المغرب، وهي موجهة للاستهلاك الداخلي أو استغلالها كنقطة عبور لتحويلها نحو أوربا، كما تشهد حدودها عمليات تهريب يومية لمختلف المواد الغذائية والأجهزة الإلكترومنزلية والوقود والمواشي، الأمر الذي يضر بالاقتصاد الوطني.

حسب إحصائيات المديرية العامة للجمارك لسنوات 2006 و2007 و2008 فقد سجل انتشار واسع لعمليات التهريب عبر المجالات الحدودية، حيث سجلت أكبر قضايا التهريب في الجهة الغربية للبلاد وعلى رأسها ولاية تلمسان، ثم تليها الجهة الشرقية وعلى رأسها ولاية تبسة، وأخيرا إقليم جنوب البلاد وعلى رأسها تمنراست، مع وجود تباين للمواد المهربة من وقود ومواد غذائية ومواشي ومخدرات وغيرها.[14]

تنشط الجماعات الإرهابية في تجارة المخدرات والأسلحة وتهريبها، وفي عمليات الاختطاف والاغتيالات والابتزاز بدافع تمويل عملياتها الإرهابية، لذا فالصلة قوية بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة، وتعد مكافحة الإرهاب مكافحة للجريمة المنظمة في حد ذاتها، كما أن مكافحة الجريمة المنظمة بدورها هي مكافحة للإرهاب الدولي وتجفيف لمنابع تمويله، الأمر الذي يضع حدا لنشاط الجماعات الإرهابية.

تنبع خطورة الجريمة المنظمة ليس من كونها جريمة واحدة أو مركبة، وإنما لكونها منظومة جرائم أو مشروع إجرامي ضخم ينطوي على عدة أنشطة إجرامية تقتضي بتعدد المساهمين، الاستمرارية، هرمية التنظيم والشعبية،[15] كما أن الترابط قوي بين أنواع الجريمة المنظمة، فتجارة المخدرات والأسلحة تستعينان بتبييض الأموال التي تأتي بدورها من الاتجار بالأسلحة خاصة الخفيفة منها.

لقد قامت الجزائر بالتنديد بسياسة دفع الفديات للجماعات الإرهابية لتحرير الرهائن المحجوزين لديها، ودعت لمحاربة ذلك، ووضع اتفاقية دولية لتجريم دفع الفدية كونها من ضمن مصادر تمويل الجماعات الإرهابية.

3. فوضى السلاح الخفيف في دول الجوار، والاتجار غير المشروع بها

توضح التحديات الجديدة على الأمن القومي والدولي أهمية السلاح الخفيف في بدء، ومواصلة، وتأزّم النزاعات، فأغلب الحروب المستقبلية ستكون بالأسلحة التقليدية وليس بالنووية نظراً لسهولة الحصول عليها وتزايد المتاجرة بها يوميا، «فتسهم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في تنشيط الصراع المسلح والإرهاب والجريمة، وتسهل

حدوثها، وهي تعد اليوم من أرخص أدوات المشاركة في العنف وأيسرها منالا».[16]

يؤدي غياب الأمن داخل الدولة بالأفراد والجماعات إلى تسليح أنفسهم لضمان أمنهم وسلامتهم وأمن ذويهم أمام عجز المؤسسات الأمنية عن ضمان ذلك، أو لكون هذه الأخيرة هي نفسها مصدر التهديد والخوف، فكلما زاد التهديد والخطر زاد معهما التسلح، فاقتناء الأسلحة الخفيفة مرتبط بفقدان الشعور بالأمن والأمان، وغياب الثقة في الآخر.[17]

في عام 2013 قدر عدد قطع السلاح الصغيرة في العالم بـ 875 مليون قطعة، وأظهرت دراسة أجريت من قبل «مسح الأسلحة الخفيفة» Small Arms Survey عام 2003، أن 25 % منها فقط تمتلكها الشرطة والقوات العسكرية أو التكوينات الحكومية الأخرى، والباقي هو في يد الخواص مما يجعل مشكلة الأسلحة الخفيفة وذات الحجم الصغير صعبة الحل.[18]

لعبت هشاشة الحدود دورا مهما في انتشار الأسلحة الخفيفة في شمال إفريقيا وفي الساحل، فبعد الإطاحة بالقذافي، وإستلاء الثوار على مخازن الأسلحة التابعة للثكنات العسكرية وتسليح الدول الغربية، تشبع المجتمع الليبي بالسلاح، وتشكلت على إثر ذلك العشرات من الميليشيات، بدأت ماراتون الاقتتال في ما بينها من أجل السلطة،[19] ونظرا لغياب الرقابة على الحدود أصبحت ليبيا ليست فقط مخزنا للسلاح بل وأكبر مصدر السلاح غير الشرعي في المنطقة.

لقد حرص المشرع الجزائري على مكافحة الظاهرة من خلال حضر صناعة العتاد الحربي والأسلحة والذخيرة، وكذا استيرادها وتصديرها والمتاجرة بها واقتناؤها وحيازتها ونقلها وحملها، لكن ذلك يبقى غير كاف لتهريب السلاح عبر الحدود نحو الجزائر.

4. تشارك الحدود مع دول هشة

تظهر الدولة الهشة في عدم امتلاكها قدرة السيطرة والتحكم في إقليمها، مع عجزها عن القيام بمختلف الوظائف الموكلة إليها، كالأمن وفرض القانون واحترامه، وتلبية حاجيات مواطنيها وحماية حقوقهم الأساسية، إضافة إلى ضعف تحكمها في العنف المشروع. فتغيب في الدولة الهشة مظاهر السلطة وأشكال التنظيم السياسي، كما تمتاز قواتها الأمنية والعسكرية بالضعف، مع انتشار الفساد مما يعيق قدرتها على مكافحة أشكال الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي، ويسهل تنقلها لدول الجوار.

تمتاز الدول الهشة بكونها بيئة حاضنة ومحفزة للكثير من التهديدات الأمنية الجديدة، كتجارة المخدرات والأسلحة، والإرهاب، والهجرة غير الشرعية، مما ينعكس على توافر الأمن والاستقرار على المستويات المحلية، الإقليمية، والدولية، وهي الأمور التي بدورها تعمق هشاشة الدول، وتطيل أمدها، وتعيق مبادرات بناء الدولة، وتهدد أمن المنطقة ككل.

تواجه ليبيا حاليا تحديا صعبا، يتمثل في صعوبة إدارة المرحلة الانتقالية مع ضعف الأجهزة الأمنية بموازاة الانتشار الكثيف للسلاح الخفيف والميليشيات العسكرية، الأمر الذي عزز من هشاشة الدولة وأدخلها في حرب أهلية وأفشل محاولات بناء السلام، وهو ما ساهم في إضعاف الرقابة على الحدود وسمح بتهريب السلاح لدول الجوار ومنها الجزائر، وتمويل الجماعات الإرهابية بالسلاح والمتفجرات.

5. تنامي الهجرة غير الشرعية

أسباب الهجرة غير الشرعية أو غير المراقبة عديدة، منها الفروقات في درجة النمو بين الدول، الانفجار الديمغرافي، الانحلال الاجتماعي والاقتصادي، البطالة، تدهور البيئة، الكوارث والتوترات، ونقص الحريات السياسية والاجتماعية، بصفة عامة فإن البحث عن الأفضل وصعوبة الحصول على أوراق قانونية للهجرة في الدول الأخرى هو ما يدفع للهجرة غير الشرعية.

تحدث الهجرة غير الشرعية في الجزائر انعكاسات سلبية على أمنها واقتصادها الوطني، فالرعايا الأفارقة قد يحملون معهم أمراضا معدية وينشرون الأوبئة، ويتسببون في إقامة مساكن فوضوية، ويعملون في الدعارة وبيع المخدرات، والتهريب، والتسول، والسرقة، كما تنتشر العمالة العشوائية غير المؤهلة والرخيصة، وتحدث صدامات مع المواطنين الجزائريين، مما يستدعي مراقبتهم والعمل على ترحيلهم لبلدانهم.

6. التخلف والفقر في المناطق الحدودية

يعيق التخلف عملية التنمية لأنه يمدد من حالة الجهل والفقر وسوء المعيشة، ويضعف الاقتصاد. وتعاني الدول الحدودية للجزائر خاصة الجنوبية منها التخلف والعزلة والتهميش، والتي تبرز من خلال التأخر الكبير في مختلف المجالات التنموية، الاقتصادية، والاجتماعية، ونقص التأطير لمختلف الخدمات والمرافق الحياتية الأساسية، كالصحة والتعليم والاتصالات، والهياكل القاعدية كالطرقات ووسائل النقل.

يمكن تعريف الفقر بأنه «عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع ما في فترة زمنية محددة»، يركز التعريف على المستوى المعيشي القابل للقياس والذي يرتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل مجتمع.[20]

من العوامل المحددة لانتشار الفقر في دولة ما، درجة النمو الاقتصادي، فالعلاقة عكسية بين الفقر والنمو الاقتصادي، فزيادة معدل النمو يؤدي إلى انخفاض نسبة الفقراء والعكس صحيح، بالإضافة إلى درجة العدالة في توزيع الدخل، فالعلاقة بينهما عكسية بحيث أنه كلما زادت العدالة في توزيع الدخل على الأفراد كلما تراجع انتشار الفقر وقلّت حدّته والعكس صحيح.[21]

وبصدور التقارير الأممية حول التنمية الإنسانية أصبح الحديث عن فقر إنساني، فأخذ ينظر للفقر باعتباره الحرمان من القدرات وليس غياب المداخيل. فيفهم الفقر ويترجم في أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والمؤسساتية والثقافية، مهددا تمتع الإنسان بكامل حقوقه وحرياته سواء الاقتصادية والاجتماعية منها أو السياسية والمدنية، كما يشكل حاجزا كبيرا أمام النمو الاقتصادي الداخلي والعالمي، وتهديدا للسلم، وخرقا لحقوق الإنسان.[22]

تتسبب عادة المساحة الشاسعة لبعض الدول في إهمال المناطق الحدودية بسبب إعطائها الأولوية لتحقيق التنمية للمناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة والتي غالبا ما تمثل المركز، ويلاحظ أن المناطق الحدودية للجزائر خاصة الجنوبية منها أغلبها ذات طابع ريفي وتجمعاتها السكانية قليلة الكثافة مع إهمال للتنمية فيها رغم ما تزخر به من موارد طبيعية.

III. أهمية تبني استراتيجية أمنية شاملة لمواجهة التهديدات الأمنية الجوارية للحدود

هنالك إدراك متزايد لدى صناع القرار في الجزائر بعدم فاعلية الوسائل العسكرية لوحدها، وعدم تناسبها وصلاحيتها للتعامل مع الكثير من التهديدات الأمنية خاصة منها الناتجة عن الأوضاع الأمنية لدى دول الجوار، كنشاطات الجماعات الإرهابية، الجريمة المنظمة، الفقر، الأوبئة، اللاجئين، والهجرة غير الشرعية، لذا لابد من الأخذ بالعديد من الوسائل والسبل لاحتوائها ومواجهتها.

إن وضع الدولة لسياسة أمنية ناجعة يستدعي منها أولا تحديد الأهداف الأمنية الواجب ضمانها، والتي قد تكون ذات طبيعة عسكرية/استراتيجية، أو سياسية/اقتصادية، ثم حصرها لمصادر التهديد وتعيين طبيعتها لتتمكن من وضع وتحديد سبل مواجهتها، فلكل تهديد سبيل أو سبل تتعدد وتتداخل في عملية وضع السياسات الأمنية وتجسيدها في الواقع بأقل تكلفة وفي أقصر وقت ممكن، وذلك لتحييد التهديد أو القضاء عليه نهائيا.[23]

1. تعزيز وتنمية القدرات العسكرية الجزائرية

أمام التحول الذي مس طبيعة التهديدات الأمنية، وأصبح الأمن الوطني الجزائري والاستراتيجية الدفاعية مرهونين بالقوات المسلحة وقدرتها على العمل والردع.[24]

لقد أصبح التركيز ليس فقط على تعداد الجيش والعتاد، وإنما على نوعية القوات المسلحة ونوعية العتاد الذي تتعامل معه، من خلال التركيز على احترافية الجيش وتحكمه في أحدث التقنيات القتالية والدفاعية والاستطلاعية، كاللجوء للطائرات بدون طيار لمراقبة الحدود وامتلاك أجهزة الرؤية الليلية، وتقوية الجهاز المعلوماتي والاستخباراتي.

إن تطوير وتنمية قدرات حراس الحدود وتكييفهم مع الأساليب الجديدة التي تعتمد عليها التنظيمات الإجرامية ينمي من فاعلية أدائهم، كما يجب منحهم التقنيات الجديدة في أداء عملهم، وتلقينهم أساليب التواصل الجيدة مع ساكني المناطق الحدودية للحصول على المعلومات المتعلقة بالأنشطة الإجرامية لمكافحتها.

2. تنمية المناطق الحدودية

التنمية مجموعة عمليات وليست حالة، وهي آلية وأداة، ووسيلة لتحقيق أهداف مرحلية مع تداخل مؤشراتها الأربعة وتكاملها، والمتمثلة في: النمو الاقتصادي، تحولات هيكلية تمس كل أوجه التخلف، تحسن مستدام لنوعية الحياة المعنوية والمادية للأفراد، وأخيرا تكريس نسق اجتماعي يهدف لتوسيع الخيارات المتاحة للمواطنين بأجيالهم المتعاقبة.[25]

قدَّم برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تقريره لعام 1992م، تعريفا للتنمية المستدامة على أنها، «المسار الذي من خلاله توضع السياسات الاقتصادية، المالية، التجارية، الطاقوية، الزراعية والصناعية، بهدف إقامة تنمية تكون مستدامة اقتصاديا، اجتماعيا، وبيئياً».[26]

إن الهدف من التنمية المستدامة هو التوفيق بين متطلبات التنمية الاقتصادية، وضرورة المحافظة على البيئة لتلبية حاجيات كل الأجيال، فهو تصور جديد للتنمية يأخذ بعين الاعتبار المشاكل البيئية، ويهدف لتحسين نوعية الحياة، لكن في إطار قدرة إستعاب الأنظمة البيئية.[27]

ولأجل تنمية المناطق الحدودية لابد من ترقية السياحة خاصة الجبلية منها والصحراوية، فالسياحة بكل أنواعها مورد مالي هام لاقتصاد الدول. إن الاهتمام بالسياحة ينعكس بالإيجاب على المناطق الصحراوية ويساهم في تنميتها، لأن السياحة الصحراوية تستدعي توفير المرافق والبنى التحتية الضرورية لتطويرها كالطرق والمياه والكهرباء والغاز، ومختلف وسائل الاتصال والفنادق وأماكن الإيواء وغيرها، كما تستدعي تشجيع الاستثمار في المناطق الصحراوية، دون أن ننسى أنه يمكن لعائدات السياحة الصحراوية أن تستغل لتنمية المناطق الصحراوية.

تستطيع الدولة والسلطات المحلية للبلديات الحدودية العمل على مساعدة سكانها للعمل على استقرارهم ومنع نزوحهم نحو الشمال والمدن، عن طريق زيادة الاستثمار والتمويل للتنمية المستدامة في الأقاليم الصحراوية، وتوفير الاحتياجات القاعدية كالمدارس والمستوصفات، ومساعدة مربي المواشي والإبل وتسهيل عملية الحصول على علف الحيوانات وتوسيع المناطق الرعوية التي تقلصت بفعل الدواعي الأمنية والأوضاع غير الآمنة على الحدود مع ليبيا ومالي.

يشكل الفقر وتدني مستوى المعيشة وانعدام المساواة وغياب العدالة الاجتماعية وسلبية نتائج السياسات الاقتصادية المنتهجة، تهديدات فعلية تمس باستقرار الدول وتدفع للعنف كخيار أخير للتعبير عن السخط الاجتماعي وسوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفرد، لذا من المهم الاهتمام بالتنمية المستدامة للمجالات الحدودية.

تتوفر المجالات الحدودية الجزائرية على موارد طبيعية جد مهمة، فولاية الطارف تحوي حظيرة غابية محمية، وولاية التبسة تتوفر على مناجم الفوسفات، وولاية تمنراست فيها احتياطات الذهب واليورانيوم، وولاية تندوف تتوفر على احتياطي مهم من الحديد، وبعض هذه الموارد لا تزال غير مستغلة بما يمكن من دفع عجلة التنمية محليا وإقليميا.[28]

3. تعزيز وتدعيم التعاون الإقليمي

سواء كان ثنائيا أم جماعيا، فالدولة عاجزة لوحدها عن مواجهة التهديدات التي تمس بأمن مواطنيها وباستقرارها، لذا فالأمن مسؤولية العالم بأكمله (الدول، منظمة الأمم المتحدة، المنظمات الحكومية وغير الحكومية، الشركات المتعددة الجنسيات، الجمعيات، المجتمع المدني وحتى الأفراد). فالحديث عن مفهوم جديد للأمن فرضته المشاكل المعاصرة التي تتجاوز حلولها قدرة الدولة في حلها منفردة، «فالمشاكل والحلول أصبحت أكثر تداخلا واتصالا»[29] وعلى الدول إدراك حقيقة عجزها عن حل مشاكلها ومواجهة التهديدات بمفردها، لأن تهديد الأمن لم يعد مشكلة وطنية أو إقليمية، وإنما مشكلة عالمية.

ترى النظرية الوظيفية أن الحل الأنسب لمشاكل السلم والأمن هو في تعميق التعاون في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية،[30] ويشكل التعاون على المستوى الإقليمي إطارا مناسبا لتنظيم المصالح الاقتصادية والثقافية المتبادلة، بالإضافة إلى تنسيق الرؤى السياسية تجاه القضايا الجوهرية على الصعيدين الإقليمي والدولي.[31]

أدركت الجزائر ميزة التعاون والتنسيق مع دول الجوار لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود؛ فعززت التعاون الأمني مع تونس لمواجهة الإرهاب خاصة في جبل الشعانبي على الحدود بين البلدين، ودعت من جانبها الأطراف المتقاتلة في ليبيا إلى تبني لغة الحوار، ووقف الاقتتال، وبناء السلام رافضة التدخل الخارجي في النزاع الليبي. كما ساهمت في معالجة أزمة التوارق في مالي وتقريب الرؤى بين الحكومة المالية و الانفصاليين التوارق في شمال مالي.

أ. في مجال مكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة: لا يمكن بسهولة الفصل بين التهديدات الأمنية التي تحدثها فوضى انتشار الأسلحة الخفيفة على مستوى الدولة عن المستويين الإقليمي والدولي، نظرا لأن الحدود والفواصل لم تعد مسألة مطروحة، فهي تهديد للأمن والاستقرار على كافة المستويات. أدى انتشار الأسلحة الخفيفة إلى إضعاف تحكم الدولة في العنف المشروع ومنه انتشار العنف والنزاعات الداخلية كما هو الحال في ليبيا، فقوى الأمن الليبية عاجزة عن التحكم في توزيع وامتلاك السلاح الخفيف.

تعد التجارة غير الشرعية للأسلحة الخفيفة مصدر تمويل لنشاطات إجرامية أخرى كالتهريب وتجارة المخدرات، «فنشوب الحروب والنزاعات المحلية خلق سوقا ضخمة للاتجار بالسلاح الخفيف، وأحيانا تشجع شبكات الإجرام المنظم على نشوبها

لزيادة الطلب على الأسلحة.»[32] فالنزاعات المسلحة فرصة سانحة لجماعات الإجرام المنظم لتنشيط تجارة السلاح لكثرة الطلب عليها، كما تعمل على الدفع بالأطراف المتقاتلة للاستمرار في الحروب لقدرتها على توفير الكميات التي تحتاجها، وهو ما يضمن لها بقاء الطلب على السلاح.

ب. في مجال محاربة الإرهاب: ما يميز الإرهاب الدولي هو تموقعه في عدة دول، وتهديده لأمن الكثير منها، مما يجعله تهديدا عالميا وإقليميا، وما ساهم في خطورة الظاهرة هو انتشار الأسلحة الخفيفة وسهولة الحصول عليها، وتزيد من حدة وفظاعة العمليات الإرهابية وقوتها التدميرية، نظرا لمقدرتها على الحصول على مختلف أنواع الأسلحة الخفيفة واستعمالها، لامتلاكها الأموال المتأتية عن طريق التهريب، وأموال الفديات التي تدفع للجماعات الإرهابية مقابل إطلاق سراح من تختطفهم.

تضمن الأسلحة الخفيفة استمرارية العمليات الإرهابية، وتعد التجارة غير الشرعية للسلاح الخفيف موردا ماليا معتبرا للجماعات الإرهابية، وهو ما يساهم في زيادة تجنيد الأفراد، والقيام بالعمليات الإرهابية، وأصبحت الجزائر بسبب الأوضاع الأمنية لدى دول الجوار عرضة أكثر مما سبق للهجمات الإرهابية، فلم يعد كافيا محاربة الإرهاب في الداخل بل لابد من العمل على محاربته على الحدود ومنع تسلل الجماعات الإرهابية إلى أرض الوطن وهو ما يستدعي تنسيق الجهود مع الدول المغاربية ودول الساحل.

ج. دعم عملية بناء السلام لدى دول الجوار: إن المساهمة في بناء السلام عملية ضرورية للجزائر من أجل التقليل من تداعيات الإنفلات الأمني لدى دول الجوار في ليبيا ومالي على الخصوص، وبناء السلام هو العمل على تجديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز وتدعيم السلم لتجنب العودة إلى حالة النزاع مرة أخرى.[33]

فبناء السلام، وصنعه، وتوطيده يساهم في التقليل من انتشار وتنامي العديد من التهديدات الأمنية الجديدة، كالفقر، اللاجئين، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، الإرهاب، الحروب، الأوبئة، تدهور البيئة، ومختلف أشكال القتل والاضطهاد، فاستقرار الأوضاع الأمنية لدى دول الجوار عامل أساسي لضمان أمن واستقرار الجزائر، لذا عليها تكثيف الجهود لتهدئة الأوضاع وبناء السلام لضمان أمنها القومي، وذلك بكل الوسائل المتاحة لديها.

4. المساعدة في إقامة وتجسيد التنمية لدى دول الجوار

إن التقليل من الهجرة غير الشرعية والتهريب، والأشكال الأخرى من الجريمة المنظمة يستدعي المساهمة في إرساء تنمية إنسانية مستدامة في دول الجوار للدفع بالأفراد إلى الاستقرار في دولهم وممارسة أنشطة قانونية، فالأمن بالمعنى الحديث يضمن أكثر بالتنمية مما يضمن بالسلاح، لذا على الجزائر تطوير وتنويع شراكتها الاقتصادية مع جيرانها، وتوسيع استثماراتها، وتبادل الخبرات والتجارب.

وحسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تقريره لعام 1990م، فالتنمية الإنسانية هي مسار يسمح بتوسيع الإمكانات الممنوحة للفرد: العيش في صحة جيدة، التعليم، وامتلاك الموارد التي تسمح له بمستوى معيشي لائق، الحرية السياسية، التمتع بحقوق الإنسان واحترام الذات. فهي تمكين الأفراد من القيام بالخيارات،[34] وهو ما سيقلل من احتمال قيام تهديدات أمنية عديدة تمس بأمن دول الجوار وتنتقل إلى الجزائر.

إن دور التنمية الإنسانية المستدامة في مواجهة التهديدات الأمنية واحتوائها يظهر من خلال أهمية ترقية حقوق الإنسان وتمتين الديمقراطية، وتأكيدها على ضرورة تجسيد الحكم الراشد وبناء دولة القانون. فلا يضمن الأمن بزيادة التسلح بقدر ما يتجسد من خلال إقامة نظام ديمقراطي فعلي.

الخاتمة

تتعرض الجزائر بسبب الانفلات الأمني في محيطها المغاربي والساحلي إلى تهديدات أمنية متنامية تسببت ولا تزال في تهديد أمنها القومي، فالأمن لم يعد يتمثل في غياب التهديدات العسكرية القادمة من الدول الأخرى لما للتهديدات الأمنية الجديدة من القدرة على المساس بأمنها وبأمن مواطنيها دون المساس مباشرة بحدودها وسيادتها.

نصل في نهاية الدراسة لتقديم جملة من التوصيات وهي:

- ضرورة تبني وإقامة استراتيجية استباقية لمواجهة التهديدات الناجمة عن الأوضاع الأمنية المتدنية لدى بعض دول الجوار خاصة منها مالي وليبيا؛

• التحرك وفق ما تتضمنه الدبلوماسية الوقائية، والتدخل إن دعت الحاجة لضمان استقرار الأوضاع لدى دول الجوار، كخط دفاعي متقدم لأمننا القومي؛

• إقامة شراكة متعددة الجوانب مع دول الجوار، اقتصادية وأمنية، وتوسيع مجالات الاستثمار فيها؛

• تقوية فاعلية القوات المسلحة وقدرتها على التعامل مع التهديدات الأمنية العابرة للحدود، وتدعيمها بالتقنيات الحديثة لمراقبة الحدود ومكافحة أشكال الجريمة المنظمة؛

• تنمية المناطق الحدودية خاصة الجنوبية منها، ودعم الاستثمار فيها، وتطوير السياحة الصحراوية والغابية، والعمل على تطوير التعليم ومحو الأمية ونشر ثقافة المواطن الواعي والفعال■

الهوامش

1 - Malcom ANDERSSON, « Les frontiéres : un débat contemporain ». Consulté le 25/10/20012.

www.revue.org/conflits/article.php3?id-article=211

2 - فريدة حموم، «التهديدات الأمنية الناجمة عن انتشار الأسلحة الخفيفة»، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد08، العدد02، 2020، ص ص 546-556، ص ص 547-548.

3 - Ayse CEYHAN, « Analyser la sécurité : Dillon, Hiver; Williams et Autres ». Consulté 15/06/ 2012 www.revue.org/conflits/article.php3?id-article=330

4 - فريدة حموم، التحول في طبيعة التهديدات الأمنية وسبل احتوائها ومواجهتها،» مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 02، جوان 2019، ص 192.

5 -Myriam GERVIS et Stephen ROUSSEL, « De la sécurité de l'Etat à celle de l'individu : l'évolution du concept de sécurité au Canada (1990-1996) », Etudes internationales, vol XXXI, N°1, mars 98, pp 25-51, p 26.

6 - PUND, Rapport mondial sur le développement humain 94, Paris, Economica, 1994, p 26.

7 - ذياب موسى البداينة، الأمن الوطني في عصر العولمة، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011 ، ص 30.

8 - فريدة حموم، التحول في طبيعة التهديدات الأمنية وسبل احتوائها ومواجهتها، مرجع سابق الذكر، ص 196.

9 - عمر سعد الله، حقوق الإنسان وحقوق الشعوب (العلاقة والمستجدات القانونية)، ط 2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص 157.

10 - «الجزائر» من الموقع: http://www.almuntadaalarabi.org/algeria.shtml

11 - سليم براقدي، « الواقع الاقتصادي عبر المجالات الحدودية في الجزائر» مجلة علوم وتكنولوجيا، عدد 41، جوان 2015، ص ص 27- 38، ص 29.

12 - Eric De la Maisonneuve, La violence qui vient, (essai sur la guerre moderne), Paris, Alea, 1997, p 105.

13 - «تونس والجزائر تتفقان على تنمية مناطق الحدود لمحاربة الإرهاب»، تاريخ التصفح 2018/02/01، من الموقع: https://www.assakina.com/news/news2/99751.html

14 - سليم براقدي، مرجع سابق الذكر، ص 36.

15 - عبد الفتاح مصطفى لطفي وغيره، الجريمة المنظمة: التعريف والأنماط والاتجاهات، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999، ص 99.

16 - معهد السلام الدولي، أسلحة الدمار الشامل و الأسلحة الصغيرة و الخفيفة (فرق عمل تعزيز القدرات الأمنية المتعددة الاطراف)، (ترجمة: مركز الإمارت للدراسات و البحوث الاستراتيجية)، العدد 90، أبو ظبي: مركز الإمارت للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010، ص 29.

17 - فريدة حموم، «إشكالية بناء السلام في ظل استمرارية عسكرة المجتمع»، مجلة دراسات، جامعة الأغواط، العدد 50، جانفي 2017، ص ص 194- 206، ص 199.

18 -Entité des Nations Unies pour l'égalité des sexes et l'autonomisation des femmes (ONU FEMMES), « Pourquoi il est important de lutter contre le problème des armes légère ». Consulé le 16/06/2016.
www.endvawnow.org/fr/articles/1636-pourquoi-il-est-important-de-luter-contre-le-problème- des- arme-s légère-.html

19 - فريدة حموم، إشكالية بناء السلام في ظل استمرارية عسكرة المجتمع، مرجع سابق الذكر ، ص 201.

20 - عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 21.

21 - محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق الذكر، ص 36.

22 - Alioune SALL, « Pauvreté et sécurité humaine dans les environnement africains :

quelques réflexions et repère pour l'action », Dans, Fond des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture (UNESCO), La pauvreté, une fatalité ? promouvoir l'autonomie et la sécurité Humaine des groupes défavorisés; Bénin, Burkina-Faso, Mali et Niger, Paris, Karthala, 2002, pp 49-53 et p 18.

23 - فريدة حموم، التحول في طبيعة التهديدات الأمنية وسبل احتوائها ومواجهتها، مرجع سابق الذكر، ص 201.

24 - نسيم بلهول، «مركز ثقل التوجيه العسكري الجزائري ومراقبة الحدود من مدخلي: نظم المعلومات الجغرافية وبحوث العمليات»، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، العدد16، جانفي 2017، ص ص 323-337، ص ص 325-326.

25 - علي الخليفة الكواري، «مجتمعات على مفترق الطرق: تأثير التغيرات المصاحبة للنفط في مجتمعات شرق الجزيرة العربية» في، حمدي كنعان (طاهر) (تحرير)، هموم إقتصادية عربية (التنمية- التكامل- النفط- العولمة)، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص ص 147-148.

26 - Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), Rapport mondial sur le développement humain 1992 : Pour une vision nouvelle du développement humain au niveau mondial, Paris, Economica, 1992, p 19.

27 - فريدة حموم «حقيقة التنمية الإنسانية المستدامة والحديث عن التنمية المستقلة»، أبحاث قانونية وسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل، العدد 03، جوان 2017، ص ص 34-55، ص 37.

28 - براقدي سليم، مرجع سابق الذكر، ص 31.

29 - Evans HONGARETH, « Human security and society ». Consulté le 06/03/2004 www.unu.edu/unupress/planet.htm.

30 -إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، ط2، (د.م.ن)، مؤسسة الأبحاث العالمي، 1985، ص 453.

31 - ثامر كامل الخزرجى، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005، ص 234.

32 - داود خير الله، «الفساد كظاهرة عالمية و آليات ضبطها» في، مركز دراسات الوحدة العربية، الفساد

والحكم الصالح في البلاد العربية (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نضمها المركز بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية)، ط 2، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 428.

33 - كمال حمّاد، النزاعات الدولية (دراسة قانونية دولية في علم النزاعات)، كفرنبخ (لبنان): الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ص 134.

34 - Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), Rapport mondial sur le développement humain 1990 : Définir et mesurer le développement humain, Op.Cit, p 10.